(الابتزاز الالكتروني للمرأة واثاره على المجتمع العراقي دراسة تطبيقية/خدمة مجتمعية)

اعداد الفريق البحثي

م.م نغم عبدالستار حسين/ كلية الحقوق

أ.م. د. حلا احمد محمد / كلية الحقوق

أ.م. د. قيدار عبدالقادر صالح/ كلية الحقوق

م.م. احمد فارس ادريس/ كلية الحقوق

مقدمة :

تعد التقنيات الحديثة لوسائل الاتصال الالكترونية جزء لا يتجزأ من حياتنا اليومية ،اذ اصبح البعض من الافراد يجدون أن هذه التقنية وسيلة الكسب المالي لارتكاب الجرائم الالكترونية في حين نجد أن المرأة بشكل خاص في المجتمع العراقي اكثر عرضة للاستغلال من قبل مجرمي الانترنت في ظل الثغرات الامنية لسرقة البيانات وخرق الخصوصية ووقوعها ضحية للجرائم الالكترونية .

اهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى التعرف على الاثار الناجمة للجرائم الالكترونية على النساء والفتيات في المجتمع العراقي على وجه الخصوص ومدى وعيها لتلك الجرائم والتعرف على الاثار النفسية والاجتماعية التي ممكن أن تقع بها المرأة جراء تعرضها لا شكال الاعتداء الالكتروني ،كما تسلط الدراسة على مخاطر الجريمة الالكترونية ودوافعها وقد خرجت الدراسة جملة من النتائج والتوصيات التي ممكن أن تفيد صناع القرار في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لتبني سياسات واجراءات في التوعية وتقديم المشورة للفتيات والنساء والاهالي من مخاطر التعرض لتلك الجرائم .

اشكالية الدراسة :

تبرز هذه المشكلة كظاهرة مجتمعية لها تداعيات خطيرة على المرأة والمجتمع من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والقانونية ،اذ تطرح الدراسة جملة من التساؤلات منها:_

١_ ما هي المخاطر النفسية والاثار الاجتماعية للجريمة الالكترونية على المرأة في العراق والى أي مدى يوجد اقرار ووعي مجتمعي بالمشكلة ؟

٢_ مدى توعية المجتمع العراقي بخطورة تلك الجريمة .

خرجت الدراسة مجموعة من الاستنتاجات ،واهمها:_

١_ تعدد اشكال الجريمة الممارسة ضد المرأة ،وهي في نمو مستمر وتعدد اشكالها مع تطور الاتصال عبر الانترنت وضمانات التواصل الاجتماعي وسهولة الوصول اليها وزيادة نسب

تعرض الفتيات والنساء كونهن الحلقة الاضعف والاكثر عرضة للتعرض للعنف الالكتروني بكافة اشكاله .

٢_ تعاني المرأة في المجتمع العراقي للعنف الالكتروني من اثار شديدة الخطورة على المستوى الاجتماعي والنفسي ،اذ تتمثل في المشاكل العاطفية وتفكك اسري والخوف من الملاحقة ومغادرة المنزل واللوم الاجتماعي مما قد يؤدي إلى تأثير سلبي على ممارسة حرية التعبير والتمتع بحقوق الانسان الاخرى .

٣_ عدم وجود البنية الهيكلية التعليمية لمؤسسات الحماية الرسمية وغير الحكومية والشركات المزودة لخدمة الانترنت ،التي من شأنها أن تسلط الضوء على هذه الظاهرة والعمل على توسع الوعي والمعرفة بها وشدة اجراءات السلامة والامان .

٤_ التحديات في التعامل مع الجرائم الالكترونية التي تواجه الاجهزة الامنية في النقص بالتأهيل والمهارة والخبرات الفنية والتقنية للتعامل مع هذا النوع من الجرائم اذ مازالت بلا غطاء تشريعي يحددها ويحرم كافة صورها .

المبحث الاول

ماهية الجريمة الالكترونية

المطلب الاول :_ تعريف الجريمة الالكترونية:_

لا يوجد اجماع على تعريف الجريمة الالكترونية من حيث كيف تعرف او ما هي الجرائم التي تتضمنها الجريمة الالكترونية وهناك غياب لتعريف عام واطار نظري متفق في هذا الحقل من الجريمة ويترواح تعريف الجريمة الالكترونية بين الجرائم التي ترتكب بواسطة الحاسوب إلى الجرائم التي ترتكب بأي نوع من انواع المعدات الرقمية ،وباختصار تعرف الجريمة الالكترونية على انها "الجرائم التي ترتكب باستخدام الحاسوب والشبكات والمعدات التقنية مثل الهاتف المحمول ".

تتكون الجريمة الالكترونية او الافتراضية من مقطعين هما الجريمة crime) والالكترونية cyber) ويستخدم مصطلح الالكترونية لوصف فكرة جزء من الحاسوب او عصر المعلومات اما الجريمة فهي السلوكيات والافعال الخارجة على القانون ،والجرائم الالكترونية هي "المخالفات التي ترتكب ضد الافراد او المجموعات من الافراد بدوافع الجريمة وبقصد ايذاء سمعة الضحية او اذى مادي او عقلي للضحية مباشر او غير مباشر باستخدام شبكات الاتصالات مثل الانترنت) كغرف الدردشة ،والبريد الالكتروني والموبايل).

المطلب الثاني : انواع الجريمة الالكترونية

أن من اكثر الجرائم الالكترونية شيوعا على الفيس بوك هو الاحتيال ،والمضايقة ،والتنمر الالكتروني والابتزاز ،اذ تعد عمليات الاحتيال في الفيس بوك هي الاكثر تكرارا ،حيث يتم جلب الضحايا من خلال تحريض الفرد ببساطة على النقر على رابط من شأنه أن يثير اهتمام أي شخص مثال على ذلك اخطار ذو مظهر برئ بان الضحية قد فاز بجائزة مجانية مثل بطاقة هدية ،ثم يقوم بالمطالبة بالجائزة فيطلب المتحايل منه تقديم بعض المعلومات الشخصية مثل رقم بطاقة الائتمان او رقم الضمان الاجتماعي ويضن البعض انه من السهل اكتشاف أن هذه مجرد عملية الاحتيال ولكن للأسف فانه حتى اكثر مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي ذكاءً قد وقعوا ضحايا لهذه الاحتيالات نظرا لتنوع الوسائل والاساليب غير المشروعة ولجوئهم إلى اساليب غير قانونية للحصول على المعلومات.

ايضا يحدث التحرش كثيرا على الفيس بوك بدءا بالتحرش الجنسي وانتهاءً بالتهديدات بالقتل والاعتداء وتظهر احصائيات أن هناك زيادة كبيرة في الاعوام الماضية في حالات التحرش التي تحدث على الفيس بوك فقد بين مركز بيو للأبحاث) أن التحرش عبر الانترنت يحدث لدى ٤٠% من مستخدمي الانترنت وان ٢٣% من النساء بين سن ١٨_٢٤ سنة للتحرش لفترة زمنية طويلة و ٢٦% تعرض للمطاردة و ٢٥% تعرض للتحرش الجنسي.

كما يعد التنمر الالكتروني حالة شائعة بين المراهقين في الفيس بوك وقد يقود التنمر إلى ارتكاب جرائم اكثر خطورة وقد يسبب التنمر الالكتروني على الفيس بوك في قتل العديد من المراهقين الذين قتموا بالانتحار او قتلوا على ايدي رفاقهم.

ويمكن تعريف التنمر الالكتروني : على انها المضايقة المتكررة او الاهانة او التهديدات التي قد يتعرض اليها الفرد الواحد عبر وسائل التواصل الاجتماعي

اما الملاحقة والمطاردة الالكترونية شكلا اخر من اشكال الجريمة الالكترونية ويمكن أن تقود إلى جرائم خطيرة وعادة ما تنطوي عملية التسلل عبر الانترنت على مضايقة اما بالرسائل او التهديدات المكتوبة وغيرها من السلوك الغير المنضبط لمجرمي الانترنت والذي قد يعرض سلامة الشخص للخطر من خلال مراقبة حركتهم بسبب مواقع فيسبوك والتي قد يتم تسريبها بواسطة واجهة الفيس بوك مما يعرضهم إلى انتهاك للخصوصية والاستغلال للعثور على حسابات وسائل التواصل الاجتماعي للهدف اذا كانت الضحية تستخدم صورة للملف الشخصي عبر خدمات متعددة.

ثانيا :_ موقع يوتيوب :

يعد من اشهر المواقع الالكترونية على شبكة الانترنت فكرة الموقع على امكانية ارفاق أي ملفات تتكون من مقاطع الفيديو على شبكة الانترنت دون اية تكلفة مادية تذكر فبمجرد أن يقوم المستخدم بالتسجيل بالموقع بحيث يتمكن من ارفاق أي عدد من هذه الملفات ليراها ملايين الاشخاص حول العالم كما يتمكن المشاهدين من ادارة حوار جماعي حول مقطع الفيديو من خلال اضافة التعليقات المصاحبة فضلا عن تقييم ملف الفيديو من خلال اعطائه قيمة نسبية مكونة من خمس درجات لتعبر عن مدى اهمية ملف الفيديو من وجهة نظر مستخدمي الموقع .

ثالثا: موقع تويتر :

هو(احدى شبكات التواصل الاجتماعي التي انتشرت في السنوات الاخيرة ومصطلح تويتر) الذي يعني(التغريد) واتخذ من العصفورة رمزا له ،وهي خدمة مصغرة تسمح للمغردين ارسال رسائل نصية قصيرة لا تتعدى(١٤٠) حرفا للرسالة الواحدة ويجوز للمرء أن يسميها نصا موجزا مكتفا لتفاصيل كثيرة لديه حساب في موقع توتير أن يتبادل مع اصدقائه تلك الغريدات من خلال ظهورها على صفحتهم الشخصية وفي حالة دخولهم على صفحة المستخدم صاحب الرسالة .

يوفر توتير لمستخدميه امكانيات عديدة منها : معرفة ما يقوم به اصدقائهم دائما كما انه اسرع وسيلة لطرح التساؤلات على الاصدقاء وتلقي الاجابات الفورية ،بالإضافة إلى اتاحة امكانية ارسال الاخبار الهامة جدا والسريعة والمحيطة به كالاستعانة او الاخبار عن حادث مهم كما يتيح متابعة كل احداث العالم الهامة فور وقوعها ،ويستطيع المستخدم معرفة ما يفعله اصدقائه ومعارفه ومتابعة اخبارهم ،كما يعرف الموقع انه : خدمة تساعد الاصدقاء وافراد العائلة وزملاء العمل على التواصل وادامتها بعضا ببعض عبر تبادل اجوبة سريعة ومعتادة لسؤال واحد بسيط هو ما تفعل الان؟

المبحث الثاني

مخاطر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على خصوصية المرأة في المجتمع العراقي

تعد الجرائم الالكترونية بأنها ظاهرة اجتماعية متوافقة مع انتقال المجتمعات إلى المجتمع الرقمي ،حيث انتقل نشاط الافراد من الواقع الفعلي المادي) إلى الواقع الافتراضي وهي جريمة عابرة للحدود الوطنية وقد سهل انتشار الجرائم الالكترونية سهولة الوصول للمستهدفين وانخفاض الكلفة والغفلة في تنفيذها وضعف الرقابة والسرعة في تنفيذها وتوظيف الاتصالات والتفاعلات

في ارتكابها وقلة الخطورة على الجناة وسرعة الكسب غير المشروع والفرص المتاحة لارتكابها والضغوط النفسية الشخصية والعامة على الجناة وضعف الرقابة عامة كما ساهمت عوامل التحضر السريع والبطالة والرغبة بسرعة الثراء وضعف التشريعات وضعف ادوات الحماية وتوافر الفرص لارتكابها وغياب الحراسة التقنية في انتشارها وينفذها شباب يسعون للشهرة او مجرمون يسعون للكسب والثراء او ارهابيون .

اكدت الدراسات النفسية أن وسائل التواصل الاجتماعي قد فرضت عزلة على الاسرة وهي تحت سقف واحد وتتحمل العبء الاكبر في ظاهرة الجفاء الاسري وفقر المشاعر والاستغلال العاطفي والخيانات الزوجية في الردود والمناقشات مما قد يفاقم المشاكل في احد الاسباب الطلاق لدى الازواج وسبب رئيسي في انخفاض التفاعل الاسري من خلال ظهور علاقات اجتماعية غير صحيحة بنيت على الكذب والمبالغة غير الحقيقية بين المتحدثين مع النساء عبر شبكات التواصل وقد تسبب في نشر الفاحشة والافساد داخل الاسرة الواحدة.

المطلب الاول : **دوافع الجريمة الالكترونية ضد المرأة:**

هناك العديد من الدوافع التي يمكن حصرها للجريمة الالكترونية منها ما يقع على مستوى مجتمعي ومنها ما يقع على مستوى فردي او شخصي ،كما أن اسباب الجريمة الالكترونية تتفاوت وفق انواعها ونوع المستهدف ونوع الجاني ومستوى تنفيذه فردي،مجتمعي) فجرائم الشباب والهواء والصغار تختلف عن دوافع جرائم المحترفين وتختلف وفق هدفها سرقة او معلومات او تجارة بالمعلومات او شخصية ...الخ.

تختلف دوافع الجريمة الالكترونية باختلاف دوافع الجاني ،ففي كثير من الاحيان يكون الدافع هو الحصول على المال وفي حالات اخرى تكون الجريمة مجرد عنصر من عناصر الاستمالة الالكترونية في حين يركز الجناة على شكل منهج في الحصول على صور فوتوغرافية او تسجيلات الفيديو التي تظهر جزءا او كلا من جنسية صريحة) دون أن يبذل أي جهد في اتصال مباشر مع الضحية ويمثل هذا الهدف شكلا جديدا وخطيرا من الجرائم ،وقد يظهر بشكل اساسي في بيئة الشبكات الاجتماعية وهو يستهدف النساء والاطفال بشكل اساسي لكونهم اكثر استجابة ومن السهل السيطرة عليهم .

وهنا يمكن القول أن التأثير الثقافي يؤثر على دوافع الشباب والفتيات في سن المراهقة والتي تسعى إلى التحرر من جميع انواع القيود وتلبية احتياجاتها الانسانية من خلال الانضمام إلى وسائل التواصل الاجتماعي ،وقد كشفت الدراسة عن التأثير الكبير لدوافع النساء ومواقفهم ونوع استخدامهم على الاستمرار في عضويتهم في الفيس بوك .

حرص الباحثين على الحصول على اذن لإجراء المقابلات من ذوي الاختصاص من قبل مدير شعبة الشرطة المجتمعية في محافظة نينوى المقدم عبد الله حسين) حول ما هيه مخاطر سوء الاستخدام والتعاطي المفرط للأنترنيت لدى الفتيات والنساء على وجه الخصوص ؟

فكانت الاجابة أن اغلب الضحايا من مستخدمي فيسبوك ليس بوعي كاف بنوع البيانات التي يمكنهم تناولها عبر الفيس بوك والتعرف على الضحية عن قرب مثل السكن او مؤسسة العمل ورقم الهاتف فالأشخاص الذي يقدم معلومات شخصية في أي برنامج للتواصل الاجتماعي يمكن أن تنتهك خصوصيته بشكل غير مباشر حتى اذا قيل له أن هذه المعلومات لن تستخدم وسرية فأولئك الذين يرون هذه البرامج هم الاشخاص على دارية ويستفيدون من جميع المعلومات المتاحة .

وفي مقابلة مع السيد (النقيب زياد صلاح حماي) احد منتسبي شعبة الشرطة المجتمعية في محافظة نينوى حول ماهي دوافع الجريمة الالكترونية برأيكم تجاه المرأة؟

بين أن دوافع الجريمة الالكترونية في مجملها اربعة دوافع رئيسية منها :

١_ الحصول على المال .

٢_الحصول على مواد حميمية .

٣_ سرقة البيانات والمعلومات والانتفاع منها .

٤_الحاق الاذى بالضحية والتشهير به بدافع الانتقام مثلا يستخدم صور الضحية ثم يهدد بها مقابل مال .

٥_ كما أن الضغوط العامة وخرق القانون دافع ناجم عن قوى البناء الاجتماعي او استجابة النفس اجتماعية للحوادث والظروف والتي تعمل كضغوطات او احباط الذي يخبره الفرد عندما تسد الطرق لتحقيق هدف ما كما تلعب العوامل الاجتماعية والاقتصادية ايضا دورا في زيادة الجريمة الالكترونية .

٦_ او الاستغلال الضحية مقابل خدمات او افشاء معلومات سرية في عمله .

ايضاً تم سؤال السيد "زياد صلا حمادي" عن ماهي التقنيات التي يستخدمها مجرمو الانترنت في مواقع التواصل الاجتماعي ؟

فيما يتعلق بالتقنيات التي يستخدمها مجرمي الانترنت تشمل هذه التقنيات :

١_شراء برامج التجسس والاختراق الالكتروني واستخدام برامج وكاميرات لتصوير الضحية في اوضاع مخلة وتهدديهم والتشهير بهم ونشر صورهم لجهات معينة لا رغامهم على دفع المال.

٢_تقنيات عصابات الجريمة الالكترونية المنظمة الويب الخفي.

٣_ارتكاب الجرائم السيبرانية من اجهزة الكومبيوتر المخترقة.

وبينت السيدة "هناء احمد حسين" مسؤولة الشعبة النسوية في شعبة الشرطة المجتمعية حول اهم طرق للجريمة الالكترونية الموجهة ضد المرأة ؟

١_ تخريب المعلومات واساءة استخدامها .

سرقة المعلومات وانتهاك الخصوصية من خلال الدخول لحسابات الافراد الالكترونية ونشر معلومات عنهن.

٣_ افشاء الاسرار وتتشمل الحصول على معلومات خاصة جدا ونشرها على الشبكة .

٤_الارهاب الالكتروني ويشمل جميع المكونات من خلال تكتيكات الارهاب واسلحته واهدافه.

المطلب الثاني : الاثار النفسية والاجتماعية للمرأة الجريمة الالكترونية:

وقد اشار قسم الارشاد والاستشارة النفسية في منظمة المرأة والمستقبل العراقية إلى الاثار النفسية والاجتماعية الناتجة على الاستغلال الجنسي عبر مواقع التواصل الاجتماعي والمتمثلة في فقدان الثقة بالنفس وبالأخرين ،الشعور بالذنب ولوم الذات القلق والثور والخوف قلة النوم والكوابيس المزعجة والعزلة الاجتماعية ،اضف إلى تدني التحصيل الاكاديمي لهن وقلة التركيز والتشتت واعراض الاكتئاب ومنها الحزن الدائم والعدوانية والافكار الانتحارية وخلافات الاسرية والزوجية

وفي هذا السياق حدد(سيبدرج وكوباش) أن العديد من الاثار النفسية للجرائم الالكترونية على الضحايا مثل الملاحقة التي يمكن أن تحدث للضحية والتي يمكن أن تؤدي إلى الاذى النفسي المباشر وقد تشمل الاثار الثانوية على الشبكة الاجتماعية للضحية ،اضف إلى زيادة القلق والاعراض الناجمة عنه من اضطراب ما بعد الصدمة ،وهو امر شائع مع استمرار المضايقات التي يمكن أن لا تنتهي ابد لدرجة يضطر فيها العديد من الضحايا لإجراء تغيرات كبيرة في حياتهم من اجل التغلب عليها .

أن اضرار الجرائم الالكترونية لا تقتصر على الخسائر الاقتصادية فحسب بل يمكن أن تؤثر ايضا على الجانبين النفسي والاجتماعي ،اذ تتنوع هذه الجرائم بين التحريض على الكراهية والطبقات الخارجة وبيانات لتشهير او المحتويات البذيئة وقد يستخدم ايضاً الشتائم والالفاظ غير اللائقة ونوايا معظمهم تميل إلى التهكم والمزاج ويمكن أن تقع الفتيات والنساء لمثل هذه الجرائم التي قد يعتبرها البعض اهدافا مألوف فلا يقومون برفع شكاوى ضد مرتكبيها غير أن عددا كبير من الدراسات اثبت أن معظمها يمكن أن يؤثر على الصحة النفسية والحياة العملية وحتى العلاقات الاجتماعية فضلا عن أن النساء قد يكونون اكثر عرضة للإصابة بالاكتئاب وتزيد احتمالات اقدامهم على ايذاء انفسهم والانتحار بمقدار الضعف مقارنة بغيرهم

وهنا يمكن القول أن الجرائم الالكترونية يمكن أن تصبح واقعا يهدد امن المعلومات في جميع افراد المجتمع على حد السواء وليس المرأة فقط ،وعلى الرغم صعوبة تحديد احصائيات للجرائم الالكترونية الا أن التقديرات كشفت أن الخسائر قد اتسعت في السنوات الأخيرة ،ولكن يبقى تقديرها بشكل دقيق عسيرا كونها لا تسجل جميعا .

المبحث الثالث

السياسات واجراءات الحماية والملاحقة القانونية في مواجهة الجريمة الالكترونية ضد المرأة

المطلب الاول : الملاحقة القانونية لمرتكبي تلك الجريمة:

يعد المجتمع العراقي حديث العهد والتعرف على هذه التقنية حيث بدأ استخدامها بعد عام ٢٠٠٣ لذا لم يكن محاطا بالوعي الكافي والمعرفة الحقيقية لكيفية استعمالها بالشكل الصحيح فظهرت الجرائم الالكترونية وتحولت من افعال إلى ظاهرة تخدم اغراض مادية او انتقامية او جنسية او سياسية وحتى لأغراض التسلية تعد الجرائم الالكترونية من اهم التحديات التي يوجهها العالم بشكل عام والعراق بشكل خاص في وقتنا الحاضر اذ لم يشرع القانون العراقي هكذا نوع من الجرائم من حيث لم يرد تعريف في قانون العقوبات العراقية وانما هناك افعال تنطوي تحت الجريمة الالكترونية تولى معالجتها قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ م ،والتي تعرف بمادة التشهير والقذف ،والذي عالج جريمة الابتزاز المالي في المادة(٥٤٢) الذي نصت على "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن سبع سنوات او بالحبس من حمل اخر بطريقة التهديد على تسليم نقود او اشياء اخرى وتكون العقوبة مدة لا تزيد على عشر سنوات اذا ارتكبت الجريمة بالقوة والاكراه"، وهنا نستدل على أن ضعف الاجهزة الامنية في ادانة مرتكبين هذه الجريمة بسبب عدم تشريع قانون الجرائم الالكترونية الذي لا يزال بصيغته مشروع في أورقه مجلس النواب وذلك القانون يفترض أن يحدد طبيعة الجرائم الالكترونية وتوصيفها ووضع الجزاءات المناسبة لكل نوع منها حسب طبيعتها والذي سيكون له دور كبير في مكافحة هذه الجرائم في حال اقراره.

كما يرى المختصون بالجرائم الالكترونية أن اسباب انتشار تلك الجرائم يعود إلى ضعف تطبيق القانون في العراق في الوقت نفسه تراجع المنظومة الاخلاقية والقيمية في المجتمع وغياب الوازع الديني وتفشي الفقر والبطالة التي تعيشها الاسر العراقية ،ويرى المحامي والخبير القانوني

الخاتمة

أن التصدي لظاهرة الجريمة الالكترونية من خلال جهود الشرطة المجتمعية في محافظة نينوى بالتعاون مع المؤسسات المختصة في وزارة الداخلية وحماية الاسرة في ايجاد المعالجات والحلول لهذه الجريمة بالتثقيف والتوعية واللقاءات المباشرة وغير المباشرة وعقد الاجتماعات مع السادة المعنيين في مجلس القضاء الاعلى ومع مختلف الجهات ذات العلاقة في مجلس النواب المعنية في مناقشة قانون الجريمة الالكترونية فضلا عن استحداث وحدات ادارية تعالج الجريمة الالكترونية واصدار العديد من المطبوعات التي تتضمن مواضيع الجريمة الالكترونية وعقد اللقاءات والاجتماعات والدورات والندوات والحضور الاعلامي في مختلف وسائل الاعلام للتثقيف حول موضوع الابتزاز الالكتروني)وقد تضمنت الدراسة تحديد لما هيه الجريمة الالكترونية والغرض منها وما هي الوسائل التي يستخدمها مجرمي الانترنت وتحديد ابرز الفئات التي تتعرض للابتزاز الالكتروني وسعت الدراسة إلى تقديم مجموعة من النصائح والتوجيهات في حال وقوع الجريمة الالكترونية وعدد من المقترحات بغية التصدي لهذا النوع من الجريمة ومواجهته.

فقد كان مسؤول شعبة الدائرة المجتمعية المقدم عبد الله حسين محمد) والذي حدد مشكلة مدى كفاية نصوص قانون العقوبات العراقي التقليدية في مواجهة هذه الجريمة لردع مرتكبيها ومدى توفير الحماية القانونية للمجنى عليهم.

كما اكد النقيب (زياد صلاح حمادي) والسيدة (هناء احمد جاسم) منتسبي دائرة الشرطة المجتمعية ابعاد ثورة المعلومات والاتصالات لم تقتصر على اختراق المجال السياسي والاقتصادي بل تعدته إلى مجالات ابعد من ذلك وصولا للمجال القانوني وساهمت في استحداث لمفهوم الجريمة ومسرحها وادوتها في اطار ما يطلق عليه بالجرائم الالكترونية والتي يعد الابتزاز الالكتروني احد ابرز هذه الجرائم التي تتسم بكونها من الجرائم الناعمة ذات العنف غير المباشر التي يكون فيها التي يكون فيها العالم الافتراضي المليء بالشفرات والرموز مسرحا لها والمجرم الذي يرتكبها ذا مهارة تقنية متطورة وبدرجة تجعل من العامل او الدليل الرقمي ابرز التحديات التي تواجه اجهزة الضبط والتحقيق الجنائي .

كما حاول الفريق البحثي تحديد ابرز جوانب تعرض المرأة للجريمة الالكترونية وموقف القانون العراقي مؤكدة أن الاطر القانونية لهذه الجريمة لم تكتمل معالمها فهي في طور التشكيل والتجدد نتيجة لخصوصية العامل الرقمي على ارض الواقع.

(طارق حرب) أن جرائم الجرائم الالكترونية بمختلف انواعها مثل القذف والسب والتحرش الجنسي والتهديد بالسلاح والارهاب خلال فترة التباعد الاجتماعي زادت وبشكل ملحوظ وباتت تشكل ٣٥%مقارنة بالجرائم الاخرى.

كما أن بعض الجرائم الالكترونية تستهدف الترويج لجرائم جنائية كبرى (بسبب غياب الثقافة القانونية في هذا النوع من الجرائم وكما يقول النائب عن اللجنة القانونية في البرلمان العراقي(حسن علي الطائي) إلى أن اللجنة مازالت تعمل لتشريع قوانين جديدة بشأن الجرائم الالكترونية لكنها تراوح في مكانها على طاولة البرلمان العراقي دون اقرار معتبرا أن تشريع هذا القانون بات ضرورة ملحة من اجل نشر الثقافة القانونية في المنظومة الالكترونية واشار إلى أن القوانين الجزائية العراقية لا تغطي تلك الجرائم بشكل واضح ومفصلا وهناك فراغ بحاجة إلى تغطيتها قانونياً.

ونظرا لضعف سطوة الدولة والقوات الامنية على الواقع العراقي ،اصبح العراق بيئة خصبة للإفلات من العقاب فقد شهدت الآونة الاخيرة زيادة في الجريمة الالكترونية الموجهة للمرأة وخاصة في نطاقها اصبح واسعا بكثير ،اذ لم تقتصر الجرائم الالكترونية على اشخاص محددين في العراق انما تصل احيانا إلى عشائر تتحارب فيما بينها ،حيث يقوم بعض القائمين على الابتزاز الالكتروني بنشر صور الفتيات في اوضاع مختلفة لتقوم العشيرة بعدها بقتل الضحية بدعوى "غسل العار" وتتحارب مع عشيرة الشباب

ونلاحظ أن المواد القانونية الحالية لا تتلائم مع المفاهيم الجديدة للواقع المعاصر كونها نصوصا قانونية قديمة وضعت من قبل التطور التكنلوجي الحاصل وتحتاج إلى تعديل بالإضافة إلى تشريع نصوص جديدة تتناسب مع طبيعة الفعل.

وهنا من الضروري فرض هيبة الدولة والتشديد الامني يعمل إلى الاستقرار والحد من انتشار مثل هذه الجرائم من خلال أن المبتز لن يستطيع تهديد أي فتاة في حال وجود مؤسسة امنية يهابها الشارع العراقي اذن خلاصة الموضوع مرهون بتفعيل الجهد الامني وملاحقة وتتبع هؤلاء المجرمين وفرض الاجراءات والعقوبات الصارمة عليهم وضدهم.

وقد تم إدارج مشروع قانون جديد للجرائم المعلوماتية الذي تم مناقشته في اروقة مجلس النواب والذي تضمن(٢١) مادة الذي يعود إلى عام ٢٠١١ بعد رفض تمريره لتضمنه الكثير من الضعف ورغم ادخال بعض من التعديلات لكنه ما زال يضم في متنه الكثير من الفقرات المبهمة ،وقد بينت الاستطلاعات الرأي الاخيرة أن اذا تم اقرار هذا القانون للجرائم الالكترونية سيمثل صفعة قاسية لحرية التعبير في العراق فصياغة القانون الفضفاضة تعني انه يمكن بسهولة أن يصبح اداة للقمع في بلد حيث المساحة الخاصة بالأصوات النافذة مقيدة بالفعل ويجرم الانشطة

التي تندرج تحت حرية التعبير ويمنح السلطات العراقية سلطات مفرطة لغرض عقوبات قاسية من بينها السجن المؤبد على جرائم مبهمة الكلمات

علقت منظمة العفو الدولية على القانون الجديد للجرائم الالكترونية المعلوماتية بان "قانون جرائم المعلوماتية الذي يفرض عقوبات شديدة بالسجن والغرامات باهضة ضد المنتقدين السلميين الذين يعبرون عن انفسهم عبر الانترنت سيكون بمثابة انتكاسة مفجعة لحرية التعبير في العراق"

المطلب الثاني : السياسات التعليمية والاجتماعية والقانونية على مستوى الوقاية والحماية الاسرية:

اكدت الدراسات التربوية والنفسية بان عدم فرض رقابة على الانترنت يؤدي إلى تفكك الروابط الاجتماعية داخل الاسرة وتتقطع فكرة التواصل الاجتماعي بين الافراد فالأهالي ملزمون بتعليم ابنائهم الصح والخطأ والاشراف عليهم وارشادهم إلى استغلال التكنولوجيا بالدعوة إلى الخير ومجالاتها

وهنا يمكن القول أن النساء والفتيات الذين يقضون وقتا طويلا على الانترنت يخصصون وقتا اقصر للدراسة حسب طبيعة كل جيل واهتمامات تجذبهن ،قد يتيح للفتيات في سن المراهقة في بعض المواقع "للدردشة"وحل الفوازير وابداء الرأي في كثير من المواضيع والامور والبحث عن اصدقاء جدد او قدامى مما قد يؤثر سلبا على تحصيلهن الدراسي وعلى سلوكيات البعض منهن وقيمهن.

أن الاستغلال السيء للتكنولوجيا في مواقع التواصل الاجتماعي يعود للنظرة القاصرة لبعض الرجال تجاه المرأة اذ بالإمكان الرجل الشرقي أن يعبر عن كل نزواته المنحرفة والعدوانية دون حساب او رقيب ودون أي وازع اخلاقي وهذا ما نراه واضحا للعيان ومكشوفا بشكل كبير في مجتمعنا العراقي

أن المنظمات النسوية ومنظمات حقوق الانسان يجب أن تعمل على تكثيف برامج توعية وتمكين المرأة وتقديم يد العون لها وكذلك تنظيم الورش التثقيفية والمعلوماتية للنساء وزيادة وعيها وتثقيفها على كيفية حماية انفسهن من الاستغلال والابتزاز وكذلك وسائل الاعلام والناشطين في منظمات المجتمع المدني أن تتحمل مسؤولية حماية المجتمع وحماية المرأة العراقية على وجه الخصوص من التعرض للاضطهاد والاستغلال.